العلاقات الإسنادية في كتاب أساس النحو للسيد علي البهبهاني

مستل من رسالة ماجستير

الباحث: عباس ياسين كباشي أ. م. د. بشير سعيد سهر

يعد الإسناد في النحو العربي جزءاً أساساً راكزاً في الجملة العربية وركناً مهماً راسخاً فيها وله الأهمية الفائقة فيها فهو عنصر وثيق من العناصر التي تعمل تحديد العلاقات النحوية ويمثل رابطاً قوياً لأجزاء الجملة عاملاً على تضافرها وتعاضدها ومانعاً من تفككها وتبعثر أجزائها وضعف معناها. وكذلك يعد محدداً وموضحاً للمعنى ومبيناً له بمعية السياق والقرائن . وللإسناد كما يرى النحاة مدخلية كبيرة في موضوعات كثيرة منها الحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير ، فهو يسهم إسهاماً كبيراً في بناء الجملة وتأليفها. وهو من الأسس المعرفية التي يعتمد عليها في تنويع الجملة العربية وتقسيمها إلى أقسام متعددة كما يذهب إلى ذلك مؤلف كتاب أساس النحو إذ عدّه مقسماً رئيساً في تنويع الجملة إذ قسمها على أساسه المقسمي إلى حملية وحدوثية وحرفية. وهو من المكونات المفهومية الداخلة في تعريف الكلام فهو النسبة الرابطة بين أجزاء الجملة ليحقق الفائدة التامة منه.

الكلمات المفتاح

العلاقات. الإسناد. الجملة. البهبهان

Attributive Relationships in Sayyid Ali al-Bahbahani's Book Asas Alnahw (Foundations of Grammar)

Researcher:Abbas Yaseen Gabashi

and *Asst. Prof. Dr.* Basheer Saeed Sahar

Abstract

In Arabic grammar, attribution is a fundamental and essential component of the Arabic sentence, serving as a significant and deeply rooted pillar of utmost importance. It is a cohesive element that delineates grammatical relationships and signifies a robust connection between sentence components, functioning to unify and reinforce one another, so averting disintegration, dispersion, and attenuation of meaning. It also delineates and elucidates meaning, as well as context and cues. Grammarians contend that attribution significantly influences various subjects, including deletion, definition, indefiniteness, and precedence and delay. It plays a substantial role in sentence formation and composition. It serves as a cognitive foundation utilized to diversify the Arabic sentence and segment it into various sections, as posited by the author of "The Foundations of Grammar," who regards it as a primary criterion for sentence diversification, categorizing it into categorical, incidental, and literal divisions. It is a conceptual element encompassed in the definition of speech, since it pertains to the relationship that links the components of a sentence to derive its whole meaning.

Keywords: Relationships, attribution, sentence, grammar, Al-Bahbahani

مدخل

يعد الإسناد ركيزة رئيسة من ركائز النحو العربي، إذ يمثل عماد البناء الذي تقوم عليه الجملة في اللغة العربية، وهو مفهوم معنوي يدرك ويتصور في الذهن، ويتكون من مسند ومسند إليه، ولعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) أول من أرسى ذلك المفهوم وأبرز المكانة المتميزة التي يحتلها في

بناء الجملة في اللغة العربية، واعتمد عليه في تفسير الظواهر النحوية من جاء بعده من العلماء قدماء ومحدثين[١] .

ومن المؤكد أن لقواعد اللغة العربية دوراً محورياً في تحديد كيفية بناء الجمل بشكل صحيح، و يكون مقدمة لإحداث المعاني بشكل دقيق، وفهم القواعد ليس من باب الترف الذهني أو ضرورة أكاديمية فقط، بل هي أساس لا غنى عنه لمن أراد فهم اللغة واستخدامها، إذ هي المصدر الوحيد للتشريع، ولغة القرآن الكريم الذي هو دستور المسلمين ومنهج شرعهم، والمكون الرئيس لنصوص تراث الأمة والحاضن الدلالي لحضارتها وثقافتها وهويتها وتاريخها . من جميع ما تقدم نخلص إلى نتيجة إن القواعد عند وضعها بشكل صحيح وتكون واقعية أو قريبة من الواقعية المبرهن على صدقها وأحقيتها ببراهين متعددة، تكون لها فوائد عملية لا غنى للعالم والمتعلم من تعلمها والإلمام بها، بما لها من مدخلية أساسية في حياه الإنسان.

وللجملة العربية عند النحاة مكونات متعددة وهي على نوعين:

الأول: لا يستغنى عنه ويجب أن يوجد ويتحقق في أي جملة كانت.

والثاني: قد يستغنى عنه ولا يلزم أن يتحقق في كل جملة، وسموا النوع الأول عماداً لاعتماد الجملة عليه. ولا تقوم من دونه وسموا النوع الثاني فضلة، أي ما يكون زائداً على الركنين الأساسيين أو مكملاً أو متمماً، لأنها تكمل المعنى وتتممه ، وليس الفضلة ما يستغنى عنها في الكلام أو يتم المعنى من دونها، إذ من الفضلات ما لا يتم المعنى إلا بها، وليس المقصود بالفضلة عن النحاة ما يجوز الاستغناء عنها في المعنى، كما انه ليس المقصود بها إنها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لعبين﴾[الانبياء:١٦] فانه لا يمكن الاستغناء عن قوله (لاعبين)مع أنه مما عده النحاة فضلة ، وكذلك قوله تعالى:﴿ ولاتمشِ في الأرض مرحاً﴾ [الإسراء:٣٧] فلا يمكن الاستغناء عن قوله(مرحاً) لفساد المعنى المراد من الجملة[٢] .

---

١ –ينظر: الإسناد في الجملة الاسمية عند سيبويه،(بحث)، محمود راشد أنيس، (١٤٤٠هـ) مجلة دواة المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، السنه الخامسة، (جماد الأولى) (شباط ٢٠١٩ م)

٢ –ينظر: الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي ٢٠٣،:معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي:١/١٤.

عرف الجرجاني الإسناد في كتاب التعريفات:" عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه" [٣]. إذن الإسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى إذ يفيد أن مفهوم إحداها ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه.

ومما جاء في تعريف الكلام الذي أخذ الإسناد قيداً فيه بحد المعنى الذي يتضمنه، إذ يعرف الكلام بأنه:" لفظٌ مفيدٌ (بالإسناد)، وهو نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً، أو حكماً إلى الأخرى، إذ يفيد المخاطب فائدة تامة"[٤]، والإسناد المفيد لا يكون إلا في مركبات الكلام التي يحسن السكوت عليها سواء من المتكلم أو من المخاطب، ويمكن القول إن الإسناد المراد في الجملة العربية هو ذلك الربط المعنوي الذي يكون بين المعاني التي تعبر عنها الألفاظ وتدل عليها معانيها ليصح بها الكلام عقلاً ومنطقاً .

وفسر الرضي الإسناد بعد تعريف الكلام بقوله "وهو ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم،"[٥] وبيّن الرضي ما هو المراد بالإسناد الذي اخذ قيداً في التعريف بقوله:" والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو اكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما خبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به"[٦]. ولعله ناظر إلى ما يصف الكلمة الأولى التي تسند إلى غيرها من الكلمات أو يقيدها، أو الكلمة الواحدة التي يعبر عنها أو يصفها.

وهذا يفسر الإسناد في المبتدأ والخبر، أما إسناد الفعل إلى الفاعل فهو ينبئ عن الفاعل وما يحتويه من حركة، وإحداث الفعل الذي يعبر عنه المؤلف ما أنبأ عن حركة الفاعل عند حديثه عن تعريف الفعل وبيان ما يتقوم به من الحدث والنسبة إلى فاعل

الإسناد في الجملة العربية

الإسناد من القواعد الكلية التي تدخل في بناء الأحكام النحوية الأخرى التي بني النحو على وفق تفسيرها ولوازمها لِيُنتِج أحكاماً نحوية مستندة إلى تفسير الإسناد وطريقة تحققه في جميع

---

٣ –التعريفات، علي بن محمد الجرجاني: ٢٣.

٤ –الفرائد الشمسية في شرح الفوائد الصمدية، اللاهيجاني: ٢٠.

٥ –شرح الرضي على الكافية، الرضي:١/ ٣١.

٦ –=المصدر نفسه:٣١/١.

الأبواب النحوية؛ لذا نجد المؤلف حاول أن يفسر الإسناد بطريقة منطقية متقومة بالحكم العقلي إذ من الاستدلالات اللغوية التي أسس لها السيد علي البهبهاني باستعمال المصطلح النحوي، تقسيم الجملة وتفسير الإسناد بين طرفيها وما يمكن أن ينتج عنه من أنواع على وفق هذا التقسيم فقسمه على ثلاثة أنواع :

القسم الأول للإسناد: "حمليٌّ اتّحاديٌّ يتّحد أحد طرفيه مع الآخر، وينطبق عليه، ويصحّ قيام أحدهما مقام الآخر، ووضع (هذا هو) موضعهما تحقيقاً كـ (زيدٌ قائمٌ) أو تنزيلاً كـ (زيدٌ الأسدٌ)، إثباتاً كما مر أو سلباً كـ (ما زيد قائماً أو بأسدٍ)[٧]، هذا هو القسم الأول من الإسناد الذي وضحه المؤلف بأنّه الإسناد الحملي، أي حمل الموضوع على المحمول في الاصطلاح المنطقي وهو متحقق في (المبتدأ والخبر) بحيث يتحد فيه المسند والمسند إليه أو المبتدأ والخبر في الخارج و الأمر نفسه * تحقيقاً أي متحقق في الخارج، في حاله الإثبات كـ (زيد قائم) بمعنى زيد والقيام شيء واحد في عالم المصداق والخارج أما في عالم المفهوم فإن (زيد) له مفهوم و(القيام) له مفهوم آخر، وعبر عنه الإسناد الحملي الاتحادي لأنه يتحد فيه المعنى ويتقوم كل منهما بالآخر أما في حالة التنزيل أي عندما يكون التعبير مجازياً (زيدٌ أسدٌ) إثباتاً أو نفياً فإن النسبة الرابطة بين المبتدأ والخبر هو حمل اتحادي أي يتقوم أحد الطرفين بالآخر أو تبعية الصفة له أو واقعيتها، وما يؤيد هذا المعنى أي الحمل الاتحادي الربطي الذي أكده الكوفيون بقولهم: "إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ قائمٌ) و (عمرو منطلق) كأن (قائمٌ) في المعنى هو (زيد) و(منطلق) في المعنى هو (عمرو)"[٨] ،ويوكده كذلك قول العكبري(ت٦١٦هـ) عند تعريف الجملة:" قولٌ مؤلف من مسند ومسندٍ إليه، فهي والمركب الإسنادي شيءٌ واحدٌ، مثل: ﴿جاء الحق وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقاً﴾ [الإسراء:٨١] "[٩]، وعرف الجملة الاسمية في الاصطلاح اللغوي ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر[١٠]، وفي الاصطلاح المنطقي ما كانت مؤلفة من الموضوع

٧ –ينظر: أساس النحو، علي البهبهاني:٢٤.

٨ – قضايا الأسناد في الجملة العربية، علي كنعان بشير:٣١.

٩ –اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري:٢٤.

١٠ –ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري:٢٤.

*من المصطلحات الفلسفية التي تعرف نفس الأمر بأنه :"الشيء في حد ذاته، فالمراد بالأمر هو الشيء بنفسه فإذا قلت الشيء موجود في نفس الأمر ،كان معناه أنه موجود في حد ذاته. ينظر: اصطلاحات الفنون والعلوم ، التهانوي : حرف النون :١٧٢٠.

والمحمول، إذ يكون بين الموضوع والمحمول علاقة الحمل أو صحة الإسناد بين الطرفين .ولهذا الإسناد خصائص بينها المؤلف وهي كما يأتي:

أولاً : إن "يتحد أحد طرفيه مع الطرف الآخر،(زيد قائم) زيد والقيام معاً لأن أحدهما متقوم بالآخر"[١١] .

ثانياً: "يصح قيام أحد الطرفين مكان الآخر"[١٢]، أي يمكن أن يصدق أحد الطرفين مكان الآخر ويدل عليه بعد حذف الطرف الآخر لأنه متحد معه.

ثالثاً: "ينطبق أحد الطرفين على الطرف الآخر"[١٣]. أي عندما يتحدان في الخارج فيمكن وصف أحد الطرفين بالطرف الآخر.

القسم الثاني للإسناد: إسناد "حدوثيٌّ فعليٌّ يحدث أحد طرفيه من الآخر ويظهر منه، تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتاً أو نفياً نحو (ضرب زيد) و(ما يضرب عمرو) و(بال زيد) و(ما حاضت هند) "[١٤] هذا القسم من الإسناد مستفاد من الرواية الشريفة عن أمير المؤمنين_ عليه السلام_ إذ يقول:" والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى[١٥] ،ومعنى أن يحدث أحد الطرفين من الآخر أن يسند الفعل إلى فاعل معين، أي يتقوم الفعل بالفاعل أو يحدث الفعل بحركة الفاعل، "وهو ما أسند إليه الفعل أو شبه"[١٦] ، ومثل المصنف لهذا القسم بعدّة أمثلة تحقيقاً أي انطباق اللفظ على المعنى أو تنزيلاً أي مجازاً نفياً أو إثباتاً نحو(ضرب زيد) فإن حدث الضرب فعل من أفعال زيد؛ ولذلك احتاجت الجملة إلى مضروب أو مفعول به ليتم المعنى واقعاً وهو وقوع ضرب الضارب عليه. ومن أهم خصائص الإسناد الحوثي الفعلي ما يأتي:

أولاً: حدوث أحد الطرفين من الآخر ولا يقوم مقامه على عكس الإسناد الحملي الاتحادي.

ثانياً: يظهر منه أي يسند الحدث ويظهر الحدث منه وينتج عنه.

القسم الثالث للإسناد: هو إسناد "إضافيٌّ حرفيٌّ يضاف أحدهما إلى الآخر بنحوٍ من أنحاء الإضافة، تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتاً أو سلباً نحو (زيد في الدار) و(نظري في العلم) و(ما زيدٌ في

---

١١ –أساس النحو، علي البهبهاني: ٥٧.

١٢ –المصدر نفسه:٥٧.

١٣ –المصدر نفسه:٥٧.

١٤ –المصدر نفسه:٥٨.

١٥ –الاشتقاق، علي البهبهاني:٩.

١٦ –شرح الرضي على الكافية:١/١٨٥.

الدار) و(ما نظري في علم الرمل)"[١٧]، وفي هذا النوع من الإسناد يضاف المسند إلى المسند إليه بوساطة حرف الجر، أي الإضافة الحرفية أو المعنوية، ويخلص المؤلف إلى نتيجة متفرعة عن التقسيم الذي قسمه للإسناد والتفسير الذي اعتمد عليه ليقسم الجملة على أنواع ثلاثة وهي:

النوع الأول الجملة الاسمية:" إن كان حملياً اتحادياً فهي أي الجملة تسمى اسمية لتحققه بين الاسمين إثباتاً بمجرد التركيب الجملي، وهو جعل أحدهما عقيب الآخر محمولاً عليه من دون حاجة إلى رابط مخصوص"[١٨] ، وذكر المؤلف نوعين من الربط في الجمل، أما الهيأة الاشتقاقية أو أداة تفيد الربط بين الاسمين أو الاسم والفعل أمثال حروف الجر بقوله: "وهو جعل أحدهما عقيب الآخر محمولاً عليه من دون حاجةٍ إلى رابط مخصوص: من هيئة اشتقاقية أو أداة تقيده ، وعدم تحقّقه في الفعل والمجرور بحرف الجرّ "[١٩].

النوع الثاني الجملة الفعلية: "وإن كان حدوثيّاً فعلياً فهي تسمّى فعليّة لعدم تحقّقه إلاّ من قبيل هيئة الفعل"[٢٠] التي يتم من خلالها تقسيم الفعل إلى الماضي والمضارع والأمر على وفق الإضافات الحرفية السابقة أو اللاحقة للفعل .

النوع الثالث الجملة الحرفية: التي تتفرع عن الإسناد الإضافي، يقول السيد علي البهبهاني:" وإنْ كان إضافيّاً حرفيّاً فهي عندي حرفيّة لعدم تحقّقه إلاّ من الحرف أو ما بمنزلته (مسمّاةٌ) في لسان القوم (بظرفيّة) وإنّما عدلت عنها لاطّراد الحرفيّة دونها، ضرورة عدم انحصارها فيها "[٢١] .

خلاصة فكرة المؤلف عن الإسناد إن الجمل تنقسم إلى اسمية وفعلية وحرفية ويتفق وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في التسمية ويختلف معه في أصل التقسيم وأساس القسمة أي في المقسم الذي اعتمد عليه في التقسيم في التعبير المنطقي[٢٢] ، فإن الجملة الاسمية هي جملة المبتدأ والخبر إنْ كان الخبر اسماً أي الجملة الاسمية هي التي تتكون من اسمين فقط، أما الجملة الفعلية فهي التي تتكون من اسم وفعل وهو إسناد الفعل إلى فاعل معين أو إسناد الحدث إلى من قام به،

---

١٧ –أساس النحو، علي البهبهاني:٥٨.

١٨ –المصدر نفسه:٥٨.

١٩ –المصدر نفسه:٥٨.

٢٠ – لمصدر نفسه:٥٨.

٢١–المصدر نفسه:٥٨.

٢٢ –ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري:٣٧/٢.

"والجملة الفعلية ما كانت من الفعل والفاعل"[٢٣]، أما الجملة الحرفية فهي التي يسند الفعل بوساطة حرف يربط أجزائها وتسمى شبه الجملة، فيكون هناك نوع ثالث لتقسيم الجمل وهو الجمل الحرفية التي يتم الإسناد فيها عن طريق الرابط الحرفي، وذكر المؤلف أن يكون الرابط في الجملة الحرفية الحرف أو ما بمنزلته وهو الظرف إذ عده بمنزلة الحرف لأنه لا يتم المعنى إلا بوساطته وعن طريقه في الجمل الظرفية وتسمى بالجملة حينئذ حرفية، والنحاة قسموا الجملة إلى اسمية وفعلية وهذا هو الغالب في الكتب النحوية حيث يكون ملاك القسمة هو صدر الجملة، فإن بدأت باسم فهي اسمية وإن بدأت بفعل فهي فعلية[٢٤]. قال ابن هشام في كتاب مغني اللبيب "فالاسمية هي: التي صدرُها اسم، كـ (زيد قائم)، و (هيهات العقيق)، و(قائم الزيدان)، عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيُّون"[٢٥] . يلحظ أن ابن هشام التزم بما قدم له من ضابط يحدد فيه اسمية الجملة التي صدرها اسم "والفعليَّة هي: التي صدرها فعل، كـ (قام زيد)، و (ضرب اللص)، و(كان زيد قائماً)، و(ظننته قائماً)، و(يقوم زيدٌ) و(قم). والجملة الظرفيَّة هي: المصدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: (أعندك زيد)، و(أفي الدار زيد)، إذا قدرت (زيداً) فاعلاً فالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بها)[٢٦] . تبين مما تقدم أن تقسيم الجملة عند النحاة لاسيما ابن هشام كان مؤسساً على صدر الجملة وبدايتها على حين كان تقسيم الجملة عند البهبهاني أساسه الإسناد، يلحظ أن المؤلف انطلق من تفسير المصطلح لبيان قسمة الجملة وبيان أن تقسيم الجملة في اللغة العربية يتم على وفق ضابطة الإسناد بين أجزائها وبوساطة الحمل في الاصطلاح المنطقي خلاف صدر الجملة وما يلزمه من لوازم متفرعة عليه إذا فسرنا صدر الجملة بما يبدأ به الكلام أو بما هو مسند أو مسند إليه، ويؤيد رأي السيد علي البهبهاني ما ذكر أن جملة (من قام) اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة ، وبيان ذلك أن قولك: (من قام) أصله (أقام زيد أم عامر أم خالد) إلى غير ذلك لا (أزيد القامه أم عمرو أم خالد)؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في

---

٢٣ –اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري:٢٤.

٢٤ –ينظر: النحو الوافي، عباس حسن:١٦/١.

٢٥–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري:٣٧/٢.

٢٥_ينظر: المصدر نفسه:٣٧/٢ .

الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفعلية في الحقيقة[٢٧]، أي لا اعتبار لما تقدم من صدرها أو تأخر إذ يوجد اختلاف بين المعنى الفعلي للجملة ، والمعنى الآخر المتضمن له المحفوف بالقرائن الحالية والمقالية أو التركيبية .

كذلك يؤيد رأي المؤلف ما ذكر من تعريف الظرف وهو: كل اسم زمان أو اسم مكان ضمن معنى (في) وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت لتربط الأسماء بالأفعال[٢٨]،إذ لامعنى خاص بها إلا الربط بين المعاني التي تدل عليه الكلمات.

ثم يذكر المؤلف السيد علي البهبهاني مجموعة أدلة يرد بها على من أشكل عليه فعلاً فيمن اطلع على رأيه، أي لدفع الإشكالات المقدرة أو ما يسمى دفع الدخل بتعبير المناطقة فهو يتصور أنه ستطرح عليه هذه الإشكالات التي تضعف الرأي الذي استند إليه لذلك يرد هذه الإشكالات بالأدلة الدامغة التي أسس لها ليثبت رأيه ويقويه فيما يتصور في المسألة من فروض يمكن الاحتجاج بها لإثبات التقسيم الذي ذهب إليه، وأنّ التأسيس لا يكتمل بطرح الأفكار فقط، بل لابد من رد الإشكالات التي ترد على الفكرة وتثبيتها وتأكيدها ومن هذه الإشكالات:

أولاً: لم يذكر المؤلف الجمل الظرفية واكتفى بالجمل الحرفية ويعلل السبب "لاطّراد الحرفية دونها، ضرورة عدم انحصارها فيها، فإنّ (زيد على السطح) و(المال لزيد) و(عمرو كالأسد)وهكذا لا تكون ظرفية"[٢٩]، وهو يستدل بدليل الاطّراد وهو أحد أنواع الأدلة التي أثبتها ابن جني في خصائصه في باب الاطّراد والشذوذ بقوله:" فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرّداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[٣٠]، وهو المقياس الأعم الذي أثبت الحكم النحوي في مجمل القواعد النحوية إذ بنيت على وفق المطّرد الشائع ولم تبنى على وفق الشاذ النادر.

ثانياً: نبّه المصنف بتقييد الإسناد بالإثبات والسلب بقوله: "إثباتاً أو نفياً لأنّ الإسناد أعم من الإثبات والسلب "وأنّهما إنّما يتعلقان بطرف الإسناد وهو (المسند به) ، فالثابت للمسند إليه أو المسلوب منه هو المسند به لا الإسناد فإنّه ثابت على التقديرين"[٣١]، تقدير السالب وتقدير الإثبات

---

٢٧ –ينظر: حاشيه الصبان على شرح الأشموني :١/٣٠٠.

٢٨ –ينظر: موسوعة النحو والصرف والأعراب، الدكتور اميل بديع يعقوب:٤٣٣.

٢٩ –أساس النحو، السيد علي البهبهاني:٥٨.

٣٠ – الخصائص، ابن جني: ١٣٧/١ .

٣١ – أساس النحو، السيد علي البهبهاني:٥٨.

للمسند إليه في حالة الإثبات أو المسلوب من المسند إليه في حالة النفي، والمسند به للإسناد نفسه ثابت على كلا التقديرين تقدير الإثبات وتقدير السلب، استدل المؤلف بأحد أنواع القياس بين قضيتين متشابهتين في الموضوع مختلفتين في الحكم القضية الأولى "إنما ينتفي الإسناد في مقام التعداد كقولك (زيد عمرو بكر قائم قاعد) وهكذا في مقام تعداد الأسماء، ولذا لا تستحقّ الأسماء المعدودة الإعراب بخلاف أجزاء القضية السلبية فإنها معربة"[٣٢]. القضية الثانية (أجزاء القضية السلبية فإنها معربة) عندما تكون جملة منفية بأحد أدوات النفي التي تنفي وقوع النسبة بين الطرفين لكنها تكون مسندة ويكون هناك مسند ومسند إليه وتكون الجملة معربة والإعراب فرع الإسناد.

ثالثاً: وإن كانت الجملة تحتوي على إسناد حملي اتحادي لا تختص بالأسماء فقط بلهو بالنظر إلى الغالب من التراكيب التي تثبت بلحاظ المفهوم، "وأمّا إذا ثبت بلحاظ الحكم على نفس اللفظ فلا يختصّ بالاسمين لجواز الحكم على اللفظ من حيث هو مهملاً كان أو موضوعاً، جملةً كان أو مفرداً، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً"[٣٣]، كقولنا:(ديز مقلوب زيد) فإن كلمة (ديز) لا معنى لها من حيث المفهوم لكنها لفظة لها معنى من حيث المصداق، مصداق قول الشيء اذا كان بهذا المعنى يكون مقلوباً لكلمة زيد.

الثمرات المترتبة على تفسير الإسناد عند السيد علي البهبهاني

من ثمرات بحث الإسناد عند البهبهاني قضية أنواع الجمل وتقسيمها فبالاعتماد على ما فسره السيد البهبهاني من أنواع الإسناد ينتج تقسيم الجمل إلى الجملة الاسمية وهي ما كان المسند فيها اسماً والمسند إليه اسماً آخر، أما الجملة الفعلية هي ما أسند الفاعل بها إلى الفعل سواء تقدم على فعله أو تأخر عنه ، لا يضر بفعلية الجملة وهو يوافق الراي الكوفي في ذلك وإن كانت أدلتهم تختلف في تفسير الإسناد لكن النتيجة واحدة، وينفي المؤلف التقدير في شبه الجملة الاسمية أو الفعلية، إذ يكون شبه الجملة من الجار والمجرور هو الخبر، وعليه ينفي كون الخبر جملة فعلية أو اسمية .

ومن الثمرات أيضاً إذ ينفي البهبهاني كون الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل فاعلاً له وذلك: " لأن اسم الفاعل لا يطلب فاعلاً بهيئته الاشتقاقية، وإنما اقتضى المرفوع من قبل هيئته التركيبية المفيدة للإسناد الاتحادي، ولا اختلاف في الإسناد بين قولك: زيدٌ قائمٌ و أقائمٌ زيدٌ؟ فكما

---

٣٢ –المصدر نفسه:٥٨.

٣٣ –المصدر نفسه:٥٩.

أن (زيد) في المثال الأول مبتدأ والوصف خبرٌ عنه فكذلك في المثال الثاني، ومع اتحاد الإسناد في الصورتين لا مجال لجعل المرفوع في أحدهما مبتدأ وفي الأخرى فاعلاً؛ ضرورة أن التركيب إنما يختلف باختلاف النسبة لا باختلاف التقديم والتأخير"[٣٤] .

نجد من ثمرات تفسير الإسناد عند المؤلف وما تفرع عليه من ملازمات نفي عمل اسم الفاعل عمل فعله وإن كان معتمداً على نفي أو استفهام لعدم تحقق شرط الإسناد الحدوثي بين الفعل والفاعل، بل يتحقق من خلال الإسناد الحملي الاتحادي بين المبتدأ والخبر .

جـ . تفسير الرافع في المبتدأ والخبر

إذ ذكر الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف:" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء"[٣٥] واختلاف كبير بين الارتفاع بالإسناد بينها، والرفع بالابتداء ، ويعرف الابتداء:" هو التعري على العوامل اللفظية التي تؤثر على المبتدأ وتجعله في مقام الرفع حسب راي البصريين "[٣٦] المبتدأ والخبر أحد قسمي الجمل في اللغة العربية فالجملة أما تتكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، ويعرف المبتدأ :" هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيدٌ قائمٌ، وما قائم الزيدان، و أقائم الزيدان، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران،"[٣٧] وفي التعريف السابق يبين ابن الحاجب حدود المبتدأ الذي يجب أن يجرد عن العوامل ويسند إليه ولم يبين نوع الإسناد إليه إلا في المدلول العام للإسناد، وهي العلقة المعنوية التي تدرك بالعقل بين المسند والمسند إليه، أما الرابِطُ بين الفعل والفاعِلِ والرابِطُ بين المبتدأ والخبر المفرد فهو رابطٌ معنوي أيضاً ، وهو الإسناد.

من الثمرات التي تبنى على تفسير الإسناد عند المؤلف هي أن:" المبتدأ والخبر مرفوعان بالإسناد الاتّحادي القائم بهما، لا بالابتداء والخبرية؛ لأنّ استوائهما في اقتضاء الرفع يدل على أن المقتضي له أنما هو الجامع بينهما وهو الإسناد لا الخصوصيتان المختلفتان باختلاف تعلّقه بالطرفين ، فما اشتهر: من رفع المبتدأ بالابتداء في غير محله"[٣٨] .

---

٣٤ –أساس النحو، السيد علي البهبهاني: ٣٢٥.

٣٥ –الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري:٥٦/١.

٣٦ –المصدر نفسه:١/ ٥٦

٣٧ –شرح الرضي على الكافية، الشريف الرضي:٢٢٣/١

٣٨ –شرح الرضي على الكافية، الشريف الرضي:٢٠١.

ومن ثمرات الإسناد ما قرره السيد علي البهبهاني فإنه بناءً على ما بينه من أنواع الإسناد وحدوده في الجملة الاسمية، إذ بين أنه نوع من الإسناد الحملي الاتحادي أو حمل (هذا هو) في الإصلاح المنطقي فإن الإسناد بين الاسمين يختلف عن الإسناد بين الفعل والفاعل وما يجري فيه من الإنباء عن حركة المسمى أو الفاعل في الإسناد الفعلي الذي اسماه إسناد الحدوثي الفعلي فكلا النوعين يختلفان اختلافاً جوهرياً وعليه يكون تعريف المؤلف للمبتدأ هو :" ما أسند إليه إسناداً اتحادياً مجرداً عن العوامل اللفظية غير المزيدة، فالموصول يعم الاسم وغيره؛ لأن الإسناد إن كان لفظياً يجري في جميع الكلمات ولا يختص به الاسم كقولك(ضَرَبَ) فعل ماضي و(من) حرف جر، وإن كان معنوياً يختص به الاسم" [٣٩]، وبهذا التعريف لا يكون المبتدأ أعم من الاسم فقط بل قد يكون مسمى الفعل أيضاً وهذا تفسير قوله:" إن كان لفظياً يجري في جميع الكلمات، أي في الاسم والفعل والحرف، وإن كان معنوياً يكون خاصاً بالاسم".

وكذلك من الثمرات المترتبة على وفق ما فسره المؤلف من الإسناد في موضوع عدم وجود الضمير في الجملة الفعلية العائد على المبتدأ، إذ تقسم الجملة باللغة العربية باعتبار الإسناد بين الطرفين لا باعتبار صدرها، إذ يجعل الجملة الفعلية هي التي أسند فيها الحدث إلى فاعل معين، سواء تقدم الفاعل على الفعل أو تأخر عنه، بخلاف ما فسره النحاة من أن الاسم إذا تقدم على الفعل يعرب مبتدأ، والفعل الذي بعده خبر للمبتدأ المتقدم، ويكون الرابط بين الفعل والاسم المتقدم ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ، وبذلك تكون الجملة الفعلية باقية على فعليتها لوجود القائم بالحدث.

ومن النتائج المتفرعة على تقسيم الجملة للأقسام الثلاثة باعتبار الإسناد، لا باعتبار صدرها كما أسس النحاة عليها مجمل أبواب النحو العربي، مثل الإسناد في جملة (زيدٌ ضربَ) أو في جملة (ضربَ زيدٌ) ففي الحالتين جملة فعلية؛ لأن الإسناد فيها حدوثي ولا يختلف الإسناد بتقدم الاسم على الفعل أو تأخيره عنه، وهذا ما فسره السيد البهبهاني وأثبته في جملة قواعده، ويوجد من النحاة من أكد هذا الرأي، وأن الاسم المسند إلى الفعل سواء تقدم أو تأخر يعرب فاعلاً، وهو الرأي الكوفي إذ يقول محمد خير: "ويذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل أو نائبه ولذلك أعرب الفراء (ما) في قوله تعالى ﴿ مَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة:٥] رفعاً بما لي يسم فاعله"[٤٠] . وقال

---

٣٩ –أساس النحو، علي البهبهاني: ٢٠٠

٤٠ –كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ، محمد خضير:٦٣.

الدكتور مهدي المخزومي:" المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وإنما يتميز بأنه يتصف بالمسند أيضاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام " [٤١] ويذكر الدكتور فاضل السامرائي رأياً يكون في قبال الرأي الذي يعرب الجملة الاسمية التي تقدم فيها الاسم على الفعل أنه مبتدأ، والفعل يضمر فيه ضمير، والجملة الفعلية في محل خبر للمبتدأ[٤٢] ، أي يكون الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ، وهو ما عليه جمهور النحويين في أنه يوجد إسنادان في جملة(زيد ضرب)، وهو الإسناد بين الاسم والجملة الفعلية التي تعرب خبراً له، وإسناد بين الفعل والضمير المستتر ليتم الفعل به وتتم به الفائدة، ويكتمل به معنى الجملة بناء على ما أسس له المؤلف، وفسر به الإسناد، إذ ينفي وجود الضمير المضمر في الفعل ويعده وهمٌ ظاهر، إذ يقول:" وما توهمه الجمهور: من اشتمال (زيدٌ ضَرَبَ) على إسنادين: إسناد الفعل إلى الضمير المستتر العائد على الاسم المتقدّم على الفاعليّة، وإسناد جملة الفعل وفاعله إليه على وجه الخبرية، وهمٌ ظاهرٌ"[٤٣] ، وينفي كون الفعل يستتر فيه الضمير إلا على وجه الاستعارة، فلا ضمير فيه تحقيقاً لكي يعود على المبتدأ ويصير جزءاً للجملة وطرفاً للإسناد، فالفعل المتقدم كالفعل المتأخر اذا لا إسناد في البين إلا الإسناد الحدوثي الذي يكون بين الفعل والفاعل تقدم أو تأخر.

التزم المؤلف بما فسر به الإسناد بين المبتدأ والخبر، أي الإسناد الحملي الاتحادي أي حمل (هذا هو) وذلك يستلزم اتحاد طرفي الإسناد وصحة قيام أحدهما مقام الآخر وإجراء أحكامه عليه، وأما في الجملة التي خبرها جملة فعلية ينفي كون حمل الخبر– الجملة الفعلية– على المبتدأ وقيام أحدهما مقام الآخر[٤٤]، أي يكون حمل الجملة الفعلية أو الفعل على المبتدأ كما فسره النحاة، خلافاً لضوابط الإسناد الحملي الاتحادي الذي يكون بين المبتدأ والخبر، إذ يكون الاتحاد بينهما اتحاداً يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر أو ينوب عنه، وفي هذا الإسناد أي إسناد الفعل إلى المبتدأ الذي تقدم عليه، لا يصح هذا الإسناد، إذ يخالف ضوابط الإسناد الحملي الاتحادي بين المبتدأ والخبر، ويتفق والإسناد الحدوثي الفعلي، أو إسناد الحدث إلى فاعل معين بالإسناد الحدوثي، الذي يتقوم بالحدث ونسبة الحدث إلى فاعل معين، سواء تقدم الفاعل أم تأخر عنه،

---

٤١ –في النحو العربي ، نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي:٧٣.

٤٢ –ينظر: معاني النحو ، فاضل السامرائي:٢/٤٠.

٤٣ –أساس النحو، علي البهبهاني: ٦٦.

٤٤ –المصدر نفسه:٦٩.

والفرق بين الفاعل إذا تقدم على الفعل أو تأخر عنه هو لاعتناء المتكلم والغرض الذي صاغ له الجملة، فإذا كان الاعتناء منصباً على الفاعل قدم الفاعل على فعله، أما اذا كان الاعتناء منصباً على الفعل فيقدم الفعل على الفاعل، وبهذا ينتفي كون الجملة الفعلية اذا تقدم الفاعل على فعله تصبح جملة اسمية، وتعرب مبتدأ وخبر؛ لأن الإسناد باقٍ كما هو ولن يتحول الإسناد الحدوثي إلى الإسناد الحملي الاتحادي بل يبقى الإسناد الحدوث الفعلي كما هو متقوم بأجزائه .

ثمرة أخرى من ثمرات بيان أنواع الإسناد أن الإسناد يبيّن الأصل في المرفوعات أهو الفاعل أم المبتدأ إذ احتج كل فريق بما لديه من حجة تؤيد رأيه، وقيل: إن المبتدأ أصل المرفوعات ؛لأن المبتدأ لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل تزول فاعليته إن تقدم.

وقيل الفاعل أصل وحجتهم إن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، ونسب للخليل (ت١٠٠هـ)، لما رأى ابن السراج (ت٣١٦ هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) أن كل حجة قالاها خالفهما، وكان رأيه أن كل منهما أصل، وهو الذي اختاره الرضي عندما تكلم عن الإسناد في حاشية ابن حمدون على شرح المكودي[٤٥] لألفية ابن مالك، والمؤلف يتفق مع أن الفاعل أصل في الرفع وحجته تختلف عما استدل به النحاة إذ يستدل بقوله:" والأقوى أنه إذا كان المسندان قابلين لكلا الإسنادين كالحدث والذات يكون الأصل هو الفاعل، فإن الحدث كما يصح أن يسند إلى الذات على وجه الحدوث بأن تقول: (ضرب زيد) يصح أن يسند إليها على وجه الاتحاد بعد صوغ اسم الفاعل منه المنطبق على الذات بأن تقول: (زيدٌ ضاربٌ) ولكن الأول أصلاً للثاني"[٤٦] ، والمؤلف بهذا الاستدلال يبين من خلال تعريفه الإسناد الحدوثي أن الفاعل هو الأصل في الرفع .

أهم النتائج

١. يعد الإسناد مقسماً ومقوماً للجملة العربية ومنوعاً لها أنواع جديدة، إذ قسم المؤلف الجملة على وفق الإسناد إلى أقسام ثلاثة على وفق التقسيم المنطقي القائم بين ركنيها والمتمم للمعنى والفائدة من المتحدث والسامع الإسناد القسم الأول إسناد حملي اتحادي يتحد أحد طرفيه مع الطرف الأخر

٤٥ –حاشية أبن حمدون على شرح المكودي لألفية أبن مالك :٢٠٣/١

٤٦ –أساس النحو، علي البهبهاني:١٧٩

وينطبق عليه ويصح قيام احدهما مقام الأخر تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتا أو سلباً وهو الإسناد الحملي الاتحادي الذي ينتج عنه جملة المبتدأ والخبر أما النوع الثاني من الإسناد فهو الإسناد الحدوثي الفعلي الذي يحدث أحد طرفيه من الأخر ويظهر منه تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتاً أو نفياً وهذا القسم مستفاد من الرواية المنسوبة لأمير المؤمنين عليه السلام والذي ينتج عنه الجملة الفعلية حيث لا يضر تقدم الفاعل على فعله أو تأخره عنه وذلك لوجود وتحقق الإسناد بين المسند والمسند إليه أي بين الفعل والفاعل سواء أتقدم عنه أو تأخر والقسم الثالث للإسناد هو إسناد إضافي حرفي يضاف احد طرفي الإسنادي إلى الآخر بنحو من أنحاء الإضافة تحقيقاً أو تنزيلاً إثباتاً أو سلباً وهذا النوع من الإسناد يضاف المسند إلى المسند إليه بواسطه حرف الجر وتقسم الإضافة عنده إلى إضافة حرفية وإضافة معنوية.

٣. اتفق المؤلف مع ابن هشام الأنصاري في تسمية أقسام الإسناد وتقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية وحرفية واختلف معه في اصل التقسيم إذ قسم ابن هشام الأنصاري الجمل إلى اسمية وفعلية وحرفية بالاعتماد على صدر الجملة أي التي تبدا بفعل فهي فعلية والتي تبدأ باسمية أما الجمل الظرفية أو الحرفية فهي التي تبدأ بظرف ، والمؤلف اتفق معه في إن الأقسام هي فعلية واسمية وحرفية إلا أن المنطلق وأساس القسمة يختلف بين الأنصاري والبهبهاني إذ أساس القسمة عند البهبهاني قائم على وفق الترابط المنطقي والمعنوي الموجود بين المسند والمسند إليه والذي يكون بدوره متمماً للمعنى ومفيد لغايات المتكلم التي تجعل من الإسناد والتالي الجملة هدفاً للمتكلم والسامع.

٤. تبين من خلال البحث إن تقسيم الجمل على وفق الربط المنطقي بين طرفيها يكون من الناحية العملية الأقرب إلى الصواب إذ لا يتم المعنى إلا بالإسناد بين الطرفين ويترتب على وفق تفسير الإسناد ثمرات نحوية جديدة تفسر الأحكام النحوية التي تربط أجزاء الجملة مع بعضها وتفسر بعض الموارد التي تتحول فيها الجملة من الأسيمة إلى الفعلية بالاعتماد على تقديم المسند على المسند إليه أو تأخيره عنه الذي يلزم الجملة بالتقدير لمحذوف لتصحح القاعدة النحوية المعتمدة على وفق التفسير المنطقي المبين لجوانب الكلام وغاياته .

المصادر

١ . القران الكريم.

٢ الفرائد الشمسية في شرح الفوائد الصمدية ،جمال الدين أحمد بن محمد اللاهيجاني، دراسة وتحقيق ، مصطفى فرحان الساعدي، إشراف مجمع الإمام الحسين عليه السلام

العلمي لتحقيق تراث أهل البيت عليهم السلام _ الطبعة الأولى_ كربلاء العراق: ١٤٤٣هـ _ ٢٠٢٢م.
٣ أساس النحو، آية الله العلامة العظمى سيد علي البهبهاني، تحقيق الشيخ محمد حسين أحمدي الشاهرودي، الناشر دار العلم آية الله البهبهباني، الطبعة الاولى،١٤٢٢هـ.
٤ الإسناد في الجملة الاسمية عند سيبويه، محمود راشد أنيس، (١٤٤٠هـ) دواة المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، السنه الخامسة، (جماد الأولى) (شباط ٢٠١٩ م)
٥ الإنصاف مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن أبن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار الطلائع الطبعة الاولى:٢٠٠٣.
٦ الجملة العربية في دراسات المحدثين، د. حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية ٢٠١٢م.
٧ حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج ، على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الحمن المكودي على الفية ابن مالك، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ،بيروت لبنان ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
٨ حاشيه الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ _ ٢٠٠٩م.
٩ الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨هـ -١٤٢٩م
١٠ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ) تحقيق أ. د. يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس _ بنغازي :١٣٩٨هـ _ ١٩٧٨م
١١ في النحو العربي ، نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ،بيروت لبنان، الطبعة الثانية:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٢ قضايا الأسناد في الجملة العربية، رسالة ماجستير ،علي كنعان بشير، إشراف د . طلال يحيى إبراهيم الطوبجي، كلية الآداب /جامعة الموصل ،١٤٢٧هـ _٢٠٠٦م .
١٣ كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ، محمد خضير
١٤ كتاب التعريفات، للفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح بيروت، طبعة عام : ١٩٨٥م.

١٥ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، منشورات مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ_ ٢٠٠٩م،
١٦ اللباب في علل البناء والإعراب ،محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، الناشر مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الاولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١٧ معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٧م .
١٨ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ)تحقيق وتعليق أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي ،دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
١٩ موسوعة النحو والصرف والإعراب، د.اميل بديع يعقوب، انتشارات الاستقلال ، الطبعة السادسة، إيران ،١٤٣١ هـ_١٣٨٨ش.